Samiha Hanene KHOUADJIA ¹

E-LEARNING AND RESEARCH PROFESSOR RIGHTS

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.2-3.3>

Research Article

Received:

13/12/2020

Accepted:

07/01/2021

Published:

01/02/2021

This article has been
scanned by **iThenticate**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

In light of the health conditions that the world is experiencing, investment in E-learning has become a necessity and priority to avoid the consequences and damages of the school education process in general and university education in particular. Some developed countries have realised the importance of this system years ago, so they provided the legal framework and invested in it financially in the face of the proven Ease of student comprehension and their acquisition of skills and knowledge in the information society.

And in Algeria, this positive outlook is not shared by research professors, for several reasons, the most important of which is the lack of political will to make media and communication technology a lift of knowledge, and the lack of infrastructure for its success, accompanied by the absence of an appropriate legal framework to deter violations in the field of intellectual property rights, private life and personal information of the research professor Without neglecting the lack of university institutions' readiness to invest in technological measures and encrypted platforms that protect the intellectual and personal rights of the research professor. Therefore, achieving the full benefit of e-learning requires coordinated efforts at all levels to achieve a balance between the rights of the researcher and demonstrate the difficulties faced by this system.

Key words: E-Learning, Research Professor, Intellectual Property Rights, Personal Information, Private Life.

¹ Dr. , Mentouri Brothers' Constantine 1 University, Algeria, khouadjiahanene@gmail.com,
<https://orcid.org/0000-0002-1253-4910>

التعليم الإلكتروني وحقوق الأستاذ الباحث

خوادية سميحة حنان²

الملخص

في ظل الظروف الصحية التي يعيشها العالم أضحى الاستثمار في التعليم الإلكتروني ضرورة وألوية لتفادي التبعات والأضرار على عملية التعليم المدرسي بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة. وقد استوعبت بعض الدول المتقدمة منذ سنوات أهمية هذا النظام فوفرت الإطار القانوني، واستثمرت فيه ماديا أمام ثبوت سهولة استيعاب الطلاب واكتسابهم المهارات والمعارف في مجتمع المعلومات. وفي الجزائر، هذه النظرة الإيجابية لا يشاركها الأساتذة الباحثون، لعدة أسباب أهمها عدم وجود إرادة سياسية تجعل تكنولوجيا الإعلام والاتصال رافعة المعرفة، وعدم توفر البنية التحتية لنجاحه يرافقه عدم وجود إطار قانوني مناسب يردع الانتهاكات في مجال حقوق الملكية الفكرية والحياة الخاصة والمعلومات الشخصية للأستاذ الباحث، دون إهمال عدم جاهزية المؤسسات الجامعية للاستثمار في التدابير التكنولوجية والمنصات المشفرة التي تحمي حقوق الأستاذ الباحث الفكرية والشخصية. لذلك يتطلب تحقيق الفائدة الكاملة من التعليم الإلكتروني جهودًا مُنسقة على كل المستويات لتحقيق التوازن بين حقوق الأستاذ الباحث وتدليل الصعوبات التي يواجهها هذا النظام. **الكلمات المفتاحية:** التعليم الإلكتروني، الأستاذ الباحث، حقوق الملكية الفكرية، المعلومات الشخصية، الحياة الخاصة.

المقدمة:

أحدثت التطورات التي شهدها العالم في مجال تقنية المعلومات نقلة نوعية أثرت على مسار التعليم، من خلال تدفق كم هائل من المواقع والمواد التعليمية والدوريات مفتوحة المصدر وقواعد المعلومات، وهو ما كان له الأثر في استخدام كثير من الأساتذة نظم إدارة التعلم والجوالات الذكية والمدونات والمنشآت ووسائل التواصل الاجتماعي، لا سيما تطوير طرق وأساليب التدريس، ليظهر ما يسمى التعليم الإلكتروني.

وبذلك، أضحى التعليم الإلكتروني خيارا استراتيجيا وأمرًا حتميا في مختلف المؤسسات التعليمية أمام التطور السريع الذي يشهده العالم في مجال المعرفة، لما يسهم في تكوين بيئة تعليمية تفاعلية محفزة للتعلم والأبداع بما يحقق إنتاج المعرفة، وزيادة التحصيل وتطوير الانتاجية في جميع النواحي ويضمن مخرجات عالية الجودة للوصول إلى معالم التعليم المستقبلية حسب تطلعات النظام التعليمي الذي يسعى إلى الكفاءة والفعالية ويساهم في تنمية المهارات والخبرات ويسهل على الطلاب الوصول إلى المادة العلمية بمرونة.

-ومقابل هذه المحاسن التي يوفرها التعليم الإلكتروني، لابد من البحث عن حقوق الملكية الفكرية على المحاضرات الجامعية والعروض الإلكترونية (الباوربوينت) للدروس وغيرها من المواد والتمارين المساعدة للطلاب لخدمة المقررات، أو الكتب الإلكترونية، أو أية مساهمات فكرية وبحثية وعلمية أخرى، أمام وجود تصورات خاطئة لدى الطلاب والأساتذة بحقوقهم في نقل وتناقل المواد التعليمية الإلكترونية وشرعية استخدامها دون قيد أو شرط ودون وجوب الحصول على استئذان صاحب العمل.

-ويكتسي البحث أهمية كبيرة، يمكن حصرها في أن التعامل مع سائط التعليم الإلكتروني تتعرض فيه حقوق الملكية الفكرية للانتهاكات لإتاحتها عبر شبكة الانترنت، لسهولة نقل وتناقل واستنساخ المواد التعليمية سواء في المواقع الإلكترونية أو في مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يفرض علينا التعرض لطبيعة الانتهاكات، وحقوق الأستاذ الباحث على هذه المواد التعليمية وبالمقابل تحديد حقوق المؤسسة التعليمية عليها.

وأهداف البحث تتجلى في الوقوف عند الحد الفاصل بين حقوق الأستاذ الباحث وحقوق التحصيل المعرفي للطلاب في التعليم الإلكتروني، أمام تزامم واصطدام الحقوق، من جهة حقوق الأستاذ الباحث الفكرية والشخصية وحقوق الطلاب في

² د. ، جامعة الاخوة منتوري، الجزائر ، khouadjiahanene@gmail.com

الحصول على المعلومة، وهو ما يشكل مصلحة عامة تُقدّم على مصلحة الأستاذ في حماية إنتاجه الفكري. لاسيما الهدف من الدراسة محاولة إيجاد التوازن بين الحقوق المتنافرة.

-من هذا المنطلق تبرز إشكالية في غاية الأهمية تتعلق بكيفية التوفيق بين حقوق الأستاذ الباحث الفكرية والشخصية، والتعليم الإلكتروني ؟ وماهي حقوق الأستاذ الجامعي في حالة إيداع محاضراته إلكترونيا ؟، وبندرج عن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي: هل المواد التعليمية الإلكترونية بجميع أنواعها، تدخل في نطاق مهمة الخدمة العمومية للتعليم العالي التي يتعين على الأستاذ الجامعي والأستاذ الباحث ضمانها ؟، وماهي حقوق الطلاب إزاء استخدام المحاضرات الإلكترونية ؟

إن الإجابة عن الإشكالية يقتضي منا الاعتماد على مقارنة متعددة المناهج، ذلك أن طبيعة الموضوع تفرض الاستعانة بالمنهج الوصفي لتوضيح معنى التعليم الإلكتروني وأنواعه وتمييزه عن بعض المصطلحات المشابهة والمنهج التحليلي لتحديد القصور القانوني الذي يشهده التشريع الجزائري في مجال حماية حقوق الأستاذ الباحث إزاء القرصنة العلمية التي تعدّت التقاسيم الجغرافية، دون إهمال المنهج المقارن للوقوف على حقوق الملكية الفكرية في إطار التعليم الإلكتروني في القانون الفرنسي والقانون البلجيكي.

وللإحاطة بالموضوع سنتطرق في هذه الورقة البحثية لماهية التعليم الإلكتروني (المحور الأول)، ثم نتناول في مرحلة ثانية أنظمة حقوق الملكية الفكرية لوسائل التعليم الإلكتروني كمصنفات محمية، خاصة أن البلدان اعتمدت مقاربات مختلفة لتنظيم الملكية الفكرية لهذه المواد التعليمية (المحور الثاني)، وفي مرحلة أخيرة مظاهر المساس بحقوق الأستاذ الباحث في إطار التعليم الإلكتروني (المحور الثالث).

المحور الأول: ماهية التعليم الإلكتروني

إن ماهية التعليم الإلكتروني تقتضي تعريفه (أولا)، وتمييزه عن بعض المصطلحات المشابهة (ثانيا)، ثم تناول مزاياه وعيوبه (ثالثا)، وفي الأخير تطوره على المستوى الوطني والدولي وعوائقه (رابعا).

أولا- تعريف التعليم الإلكتروني:

التعليم الإلكتروني نظام تعليمي حديث يستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات في تدعيم وتطوير وتوسيع نطاق العملية التعليمية، بحيث يعمل هذا النظام على تقديم محتوى تعليمي قابل للتفاعل النشط من خلال وسائط إلكترونية معتمدة على برامج الحاسب الآلي وشبكة الانترنت، بحيث يقدم هذا المحتوى إلى الدارس، أينما كان، وسواء بمفرده أو في مجموعات من الدارسين، إما بصورة متزامنة أو غير متزامنة (عبد الصادق، مارس 2015، صفحة 04).

وفي تعريف آخر، التعليم الإلكتروني طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكاته ووسائطه المتعددة من صوت وصورة، ورسومات وآليات بحث، ومكتبات إلكترونية وكذلك بوابات الانترنت سواء كان عن بعد أو في الفصل الدراسي. بمعنى أدق، استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة (عجيل، 2013، صفحة 345)

وعُرف التعليم الإلكتروني بأنه عملية تدريبية يكتسب فيها الأفراد مهارات ومعارف جديدة بفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصال، حيث يسمح للمستخدمين بتحديث وتخزين والبحث وتوزيع ومشاركة المعلومات والمعارف المشتركة التي يمكن الوصول إليها من خلال جهاز كمبيوتر باستخدام تكنولوجيا الإنترنت، وبشكل عام، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة والأقراص المدمجة، البرامج الجماعية، الإنترنت، الإكسترانت، مؤتمرات الفيديو (Baujard, 2006/4, p. 190).

وفي تعريف آخر للتعليم الإلكتروني للجنة الأوروبية للتعليم والثقافة وشبكة المعلومات التعليمية في أوروبا أوري ديس (Eurydice)، التعلم الإلكتروني لا يقتصر على اكتساب المهارات الرقمية أو الثقافة الرقمية (أي اكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، بل يشمل وسائل دعم متنوعة وطرق تعلم مختلطة: استخدام البرمجيات، الإنترنت، الأقراص المدمجة، تعليم على الانترنت؛ استخدام أي وسيط إلكتروني أو تفاعلي آخر (Malek, 2010, p. 31). وبعد عرضنا أهم التعاريف يمكن تعريف التعليم الإلكتروني بأنه: >> نظام تعليمي يعتمد على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والوسائط الإلكترونية دون الحاجة للجامعات المبنية بالخرسانة أو الفصول الدراسية، فيتم تناقل المعلومات والتفاعل بين الطلاب والأستاذ وإيصال المعلومات بأقصر وقت وأقل جهد <<.

ثانياً- تمييز التعليم الإلكتروني عن بعض المصطلحات المشابهة:

في مرحلة أولى سنميز التعليم الإلكتروني عن التعليم الافتراضي في مرحلة أولى، ثم تمييز التعليم الإلكتروني عن التعليم بعد .

1- تمييز التعليم الإلكتروني عن التعليم الافتراضي:

التعليم الافتراضي والمعروف أيضًا باسم ندوة عبر الإنترنت webinaire، هي طريقة تعليمية فنية للتعلم عن بُعد تتيح للأشخاص إنشاء تبادلات متزامنة باستخدام الصور والصوت والنص. وغالبًا ما يسمى مؤتمرات الفيديو (visioconférence)، تطورت استخداماتها في التسعينيات في التعليم العالي، لتمتد تدريجيًا في التعليم الثانوي والابتدائي مع تطور التقنيات الرقمية وانخفاض تكلفتها (Ferone & Lavenka, 2015).

والفرق بينهما أن التعليم الإلكتروني قد يتم بصفة متزامنة أو غير متزامنة، في حين أن التعليم الافتراضي هو جزء منه و يتم بصفة متزامنة، وهو يُقلّل من الشعور بالعزلة مقارنة مع التعليم الإلكتروني مصدر معظم المُتسرين، كما أن التعليم الافتراضي أكثر واقعية مقارنة مع التعليم الإلكتروني الذي لا يتم في دائما بصفة متزامنة، والطلاب في التعليم الافتراضي أكثر انخراطا واندماجا وتركيزا في تعلمهم الدروس التي يتم تقديمها عن طريق مؤتمر الفيديو مقارنة بالدروس (Ferone & Lavenka, 2015).

بالمقابل، بعض الباحثين ينتقدون التعليم الافتراضي نظرا لطبيعته المتزامنة، فهو يفرض قيود زمنية، وفعاليته تتطلب تكوين المتدرب والمدرّب، كما هذا النوع من التعليم تشوشه المشاكل التقنية من مشاكل الصوت والانقطاعات المحتملة للإنترنت (Ferone & Lavenka, 2015).

2- تمييز التعليم الإلكتروني عن التعليم عن بعد:

رغم تقارب المصطلحين، إلا أن التعليم الإلكتروني أشمل من التعليم عن بعد، حيث هذا الأخير قد يكون إلكتروني أولا أو يتم من خلال الورق أو المراسلة. وكان أول ظهور له في منتصف القرن 19 عشر بأنجليترا، سنة 1840، حيث أنشأ إسحاق بيتمان محاضرة بالمراسلة، وهو ما دفع لاقتباس الفكرة بفرنسا تحت شعار المدرسة في المنزل بعنوان محاضرات هاتمار (Cour Hattemer). (Bounani, 2013).

والتعليم الإلكتروني ظهر مع ظهور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ويسمى باللغة الإنجليزية (E-Learning)، وهو مرتبط بالتواصل مع هيئة التدريس عبر وسائل الاتصال الحديثة فقط، حيث يوجد معلم داعم للطلاب يساعده على الفهم ويقدم له الإجابة على الاستفسار ولو كان ذلك بصفة غير تزامنية.

والتعليم عن بعد لا يتطلب استخدام وسائل الاتصال الحديثة من أجل الحصول على المادة التعليمية لأن المتعلم يستطيع الحصول عليها في شكل كتيبات أو مواد مطبوعة ورقيا دون الاضطرار لاستخدام أجهزة الكمبيوتر أو الوسائط المتعددة، لكن هذا لا ينفي استخدام هذه الوسائل والتعليم عن بعد قد يفتقر إلى وجود دعم متواصل من المعلم والتأخير في حصول الطالب على الإجابات حول استفساراته (Malek, 2010).

يمكن استخدام التعليم الإلكتروني كأداة للتعليم والتدريب عن بعد ولكن أيضًا في سياق التعلم وجهًا لوجه، أما التعليم عن بعد فهو لا يشمل التعلم وجهًا لوجه (Malek, 2010).

ثالثا- مزايا وعيوب التعليم الإلكتروني:

إن مزايا التعليم الإلكتروني يقابلها عيوب سنتطرق لكل واحدة على حدى .

1- مزايا التعليم الإلكتروني: التعليم الإلكتروني يسهل الأمور على الطلبة الذين لا يمكنهم الالتحاق بمقاعد الدراسة، فيسمح للطلبة الأجراء من إكمال نشاطهم المهني دون إهمال مشوارهم الدراسي.

يمكن الطلبة من اتباع شهادة معينة وبالتزامن التسجيل في فرع آخر يهتمهم بالمراسلة، وبالتالي توفير الوقت والجهد. بفضل شبكة الوطنية والعالمية، يمكن اختيار التكوين المناسب بما يتوافق مع مشاريع الطلاب دون الحاجة للانتقال أو قطع المسافات، و يسمح بالوصول إلى أرقى الجامعات في العالم.

وببساطة قد يكون الطريقة الأفضل لتحرر الطلاب من إكراهات الفصول التقليدية، حيث يتعين على الطلاب التحكم في تكوينهم، وتوفير لهم الاستقلالية (Crook, 2004)، كما يساهم في تنمية المهارات ويسهل على الطلاب الوصول إلى المادة العلمية بمرونة، وبالتالي رفع المستوى المعرفي والعلمي الأكاديمي.

2- عيوب التعليم الإلكتروني:

الطالب يجد نفسه وحده أمام الفصول الدراسية، ولا يوجد مدرسون متاحون لإعطائك محاضرة مكتوبة أو شفوية وبالتالي إهمال العلاقة التي يقوم عليها الفعل التعليمي، وفي نفس الوقت لا يلتقي بزملائه للتحفيز والمساعدة، رغم أن معظم الدورات التعليمية عن بعد تتضمن الاتصال عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني أو الدردشة مع المعلمين، ولكن لن يحل محل الأستاذ مباشرة.

-الدورات التدريبية والتكوينية إلكترونيا وعن بعد مكلفة، وفي حالة دفع التكاليف لا يمكن التراجع عن القرار. كما يواجه الطلبة في غالب الأحيان إشكاليات تقنية أحيانا، وصعوبة الاستيعاب أحيانا أخرى (Kaddouri & Bouamri, 2010).

الأهم من ذلك، بعض المنصات الإلكترونية المخصصة للتعليم الإلكتروني متاحة عبر الإنترنت مثل zoom، وهو ما يثير إشكالية احترام الحياة الخاصة وحقوق الملكية الفكرية (Canadian Association, 2020).

رابعاً - تطور التعليم الإلكتروني على المستوى الوطني والدولي وعوائقه:

-في تقرير المركز الوطني للتعليم الاحصائي (National Center for Education Statidtics)، تبين أن التعليم الإلكتروني في أمريكا عرف تطوراً بالغ الأهمية في المؤسسات التعليمية الجامعية، حيث أن نسبة الطلبة الذين يستخدمون هذا النوع من النظام التعليمي يقدر بنسبة 60% ستين بالمائة في سنوات 1999-2000، لتنتقل النسبة إلى 80% بالنسبة لطلبة الليسانس والدراسات العليا أواخر سنوات 2000، وهو ما يثبت اتجاه الدول الغربية نحو مجتمع المعلومات (Bounani, 2013, p. 25)

-ولتعميم مجتمع المعلومات على المستوى العالمي والإقليمي، أبرمت الدول المغاربية اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، وكجزء من الشراكة تم وضع مشاريع يجري تنفيذها حالياً من خلال استخدام وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال لأجل تطوير التعليم عن بعد، أحد هذه المشاريع تم بناؤه على نموذج مركز (Avicienne) التابع لليونسكو بالجزائر كجزء مباشر من برنامج (Euro-méditerranéen) (Euro-méditerranéen) في إنشاء جامعة تدريب مستمر افتراضي أو جامعة UFCV، وقد عهد تأطير الجامعة الافتراضية لجامعة التكوين المستمر UFC بالشراكة مع هيكل فرنسية. غير أن هذا المشروع باء بالفشل أمام مشاكل التأطير والبيداغوجيا بسبب عدم وجود موارد بشرية مؤهلة لتسيير المنصة الإلكترونية للتعليم عن بعد وهجرة الإطارات للدول الغربية (Ghouati, 2005)

-وعلى المستوى الوطني، وجدت مؤسسة سبق ذكرها في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تتمثل في جامعة التكوين المتواصل وهي مؤسسة عامة ذات طابع إداري نشأت منذ 1990 تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي (<http://ufc.dz/ar>) تُوفر التعليم عن بعد، وعدد الطلبة المسجلين في جامعة التكوين المتواصل يتجاوز مائة ألف طالب 100,000، وهي تقع بالجزائر العاصمة ولديها عبر مختلف الولايات عدة مراكز جهوية.

-لكن الأمر ليس بهذه السهولة لأن التعليم الإلكتروني في الجزائر تواجه تحديات وعوائق، منها: المؤسساتية لتفشي البيروقراطية التي تميز الجامعات الجزائرية، وعدم وجود إرادة سياسية واضحة لجعل تكنولوجيا الإعلام والاتصال رافعة للوصول إلى المعرفة، كما أن أكثر من 90% من الأساتذة المعنيين لم يتلقوا تدريباً مناسباً لاستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال (Kaddouri et al, 2012)، أو أن طريقة التدريب المعمول بها جامدة، وغير متمشية مع الابتكارات التكنولوجية، يرافقها غياب إطار قانوني مما يجعل الأساتذة الباحثين يتخوفون من تبني هذا النظام. بالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع الجامعات الجزائرية تجهيز الفصول الدراسية بعدد كاف من أجهزة الكمبيوتر والاتصال بالإنترنت، كما أن المحتوى الجامعي الي يتم تدريسه لا يتناسب دائماً مع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال (Kaddouri et al, 2012)

المحور الثاني: اعتماد مقاربات مختلفة لتنظيم الملكية الفكرية للمواد التعليمية المستخدمة خلال التعليم الإلكتروني

اعتمدت البلدان مقاربات مختلفة لتنظيم الملكية الفكرية، فمنها من تتجه نحو منح المؤسسة البحثية أو التعليمية الجامعات حقوق الملكية الفكرية (أولاً) على مواد التدريس التي ابتكرها موظفوها الأكاديميين في نطاق مهامهم مادام أن إعداد المواد التعليمية والأبحاث العلمية في شكلها التقليدي أو الإلكتروني تُعد في نطاق مهامهم وفي نطاق الخدمة العمومية، ومنها من تتجه الاتجاه المعاكس بمنح الأستاذ الجامعي والباحث حق المؤلف لمواد التدريس التي يبتكرها (ثانياً)، حتى في داخل نطاق علاقته الوظيفية. وهو ما يثير التساؤل حول حقوق الطالب في ظل المقاربات المتباينة (ثالثاً).

أولاً- مقارنة تتجه نحو منح المؤسسة التعليمية حقوق على المواد التعليمية:

أثارت مسألة اكتساب المؤسسات التعليمية حقوق على المواد التعليمية جدل فقهي وقانوني (1)، رغم ذلك المؤسسة التعليمية تثبت لها حقوق على المواد والمصنفات بسبب صفة الموظف العام التي يكتسبها الأستاذ الباحث (2) وهو نفس الاتجاه الذي ذهب نحوه جانب من الاجتهاد القضائي الفرنسي (3)، والمشرع الجزائري (4). كما قد تكتسب المؤسسات الجامعية والتعليمية حقوق على المواد البحثية لأنها بتمويل خاص من القطاع العمومي (5).

1- اكتساب المؤسسات التعليمية حقوق على المواد التعليمية مهما كان شكلها أثارت جدل فقهي وقانوني:

وقع جدل فقهي فيما يتعلق بثبوت صفة المؤلف للشخص المعنوي فمنهم من منح صفة المؤلف للشخص المعنوي ومنهم من عارض منحه هذه الصفة، وقد ذهب التشريعات في نفس اتجاه الانقسام، حيث عارضت بعض التشريعات ومنها القانون الفرنسي والبلجيكي إسناد صفة المؤلف للشخص الاعتباري، واعتبرت الشخص الطبيعي وحده من يتمتع بصفة المؤلف؛ فيما يتمتع الشخص الاعتباري بالحقوق الآلية المرتبطة بهذا النوع من المصنفات (Cabinet Caprioli & Associés, 2015).

وفي هذا الصدد، وبموجب قرار المؤرخ في 15 جانفي 2015، اعتبرت محكمة النقض الفرنسية أن الشخص المعنوي لا يمكن أن تُسند له صفة المؤلف تطبيقاً للمادة 113 فقرة 01 من قانون الملكية الفكرية، مضيفة أن الأبداع والإبتكار هي صفة أساسية للشخص الطبيعي، والشخص الاعتباري تسند له فقط بعض الحقوق التي تمكنه من طرح المصنف للتداول وتحقيق المكاسب المالية، أما الحقوق الأخرى فيجب أن يحتفظ بها المؤلفين (Cabinet Caprioli & Associés, 2015).

في حين نجد أن النظام الأمريكي وسّع في إسناد صفة المؤلف للشخص الاعتباري، ويمنحه كافة الحقوق الواردة على المصنفات مثله مثل الشخص الطبيعي وهو ماسمح لبعض الشركات والمؤسسات من خلال الاعتراف لها بحقوق المؤلف أن تحظى بالقوة والسيطرة (Piriou, 2001).

-وقد اتخذ المشرع الجزائري موقفاً وسطاً فيما يخص صفة المؤلف وملكية الحقوق، حيث حسب المادة 18 فقرة 03 من الأمر 03-05 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ج ر عدد 44 بتاريخ 23 جويلية 2003)، حق المؤلف يثبت للشخص الطبيعي أو المعنوي الذي قام بالمبادرة بإنجاز أو تأليف المصنف وتوجيه ونشره باسمه، ويكون له وحده الحق في مباشرة حق المؤلف مالم يكن ثمة شرط مخالف. وتطبيقاً للمادة 13 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، أجاز منح صفة مالك الحقوق المؤلف للشخص المعنوي الذي يصرح المصنف باسمه أو يضعه بطريقة مشروعة في متناول الجميع، أو يقدم تصريحاً لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مالم يثبت خلاف ذلك، وهو ما يجعل القاعدة العامة في الاعتراف بصفة المؤلف وملكية الحقوق قاعدة مكملّة وليست أمرة، حيث يمكن الاتفاق على عدم تمتع الشخص الاعتباري بكافة حقوق المؤلف؛ كأن يتم الاتفاق على تمتعه ببعضها فقط.

2- ثبوت الحقوق للمؤسسة التعليمية بسبب الصفة التي يكتسبها الأستاذ الباحث:

-الأستاذ الباحث، له مهمتان تتعايشان -التعليم والبحث-، المهمة الأولى تتجلى في الالتزام بتقديم خدمة تعليمية للطلبة ساعات معينة سنوياً، وتحضير المحاضرات والتقييمات والأعمال الشخصية وتصحيح الأوراق، أما المهمة الثانية تتمثل في نشر المقالات، تبادل المعارف مع المجتمع العلمي، تنظيم الفعاليات العلمية الإشراف على الأطروحات والرسائل الجامعية والمشاركة في المخابر والفرق البحثية، وتنفيذ هذه المهام في آن واحد يتطلب الوقت والمكان والقدرات للتوفيق بينها والتي قد تكون في بعض الأحيان غير متوافقة (DIMA & CHARALAMPOPOULOU, 2018).

-والأستاذ الباحث يكتسب مركز الموظف العام، تطبيقاً لأحكام المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي 08-130 المؤرخ في 03 ماي 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، التي جاء فيها: «يخضع الأساتذة الباحثون الذين تسري عليهم أحكام هذا القانون الأساسي الخاص بالحقوق والواجبات المنصوص عليها في الأمر 06-03 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية».

وتضيف المادة 02 من نفس المرسوم التنفيذي 08-130: يكون الأساتذة الباحثون المذكورون في المادة الأولى أعلاه في وضعية الخدمة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تضمن مهمة التكوين العالي.

ويؤدي الأساتذة الباحثون من خلال التعليم والبحث مهمة الخدمة العمومية، حيث جاء في نص المادة 04 من المرسوم التنفيذي 08-130: يؤدي الأساتذة الباحثون، من خلال التعليم والبحث، مهمة الخدمة العمومية للتعليم العالي. وبهذه الصفة، يتعين عليهم القيام بما يأتي:

- إعطاء تدريس نوعي ومحمّن مرتبط بتطورات العلم والمعارف والتكنولوجيا والطرق البيداغوجية والتعليمية ومطابقاً للمقاييس الأدبية والمهنية.
- المشاركة في إعداد المعرفة وضمان نقل المعرفة في مجال التكوين الأولي والمتواصل،
- القيام بنشاطات البحث التكويني لتنمية كفاءاتهم لممارسة وظيفة أستاذ باحث .

وبعد القراءة المبدئية لهذه المادة، حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمصنفات التي يقوم بها الأستاذ الباحث لأجل التدريس والموجهة للطلبة تدخل في نطاق مهمة الخدمة العمومية، مع احتفاظ الأستاذ الباحث بحقوقه المعنوية من حق الأبوة وحق الكشف، وحق السحب، وحق احترام مصنفه (المواد من 22 إلى 26 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة).

في هذا الصدد، بتاريخ 17 أكتوبر 2003، فصلت المحكمة الإدارية لفارسي (Versaille) متبوعة بمحكمة الاستئناف لصالح جامعة باريس الجنوبية (Université Paris Sud) ضد أستاذ ذو جنسية أمريكية، اشتكى من عدم استفادته من عقد النشر لأجل استغلال محاضراته المكتوبة الموجهة للطلبة، حيث رأى القضاة أن ضروريات الخدمة العمومية تقتضي أن يُسند للإدارة حقوق على هذه الإنجازات الفكرية، وأن اعتراض الأستاذ على نشر الإدارة المحاضرات وتوجيهها لطلاب

كانوا يتابعون نفس الدورة الدراسية في غير محله، خاصة أن الأستاذ المعني أذن بنشر محاضراته وبالمقابل حصل على مبلغ تراوح من 35 إلى 75 جنيه استرليني في شكل أجرة مدفوعة (Pierrat, 2010).

-وفي موضع آخر، اعتبرت محكمة الاستئناف الفرنسية بتاريخ 24 نوفمبر 1992 أن المحاضرات الشفوية والتي تم إعدادها بمناسبة الخدمة العمومية، تكتسب فيها المؤسسات التعليمية حقوق على هذه المصنفات مثل حق استنساخه وإبلاغه، مادام أن ذلك موجه للطلبة للتعلم، بشرط عدم استغلالها تجاريا أو تسجيلها (Cornu, 2010).

بالإضافة إلى ذلك، من مهام الأستاذ إعداد الوثائق التعليمية وتطويرها لتكون أساسا لعمل الطلاب، والمؤسسة التعليمية لها الحق في إعادة استنساخ هذه الوثائق التعليمية بالقدر اللازم لقيام الأساتذة بواجباتهم (Baudrier et al, 2003) لكن الأعمال المنجزة خارج نطاق الوظيفة أو الخدمة العمومية، أو الموجهة لجمهور آخر على غرار مقالات أو مصنفات أو مداخلات مهما كان شكلها لا تدخل في هذا النطاق، ولا تمتلك عليها المؤسسة التعليمية أي حقوق، ويمكن استغلالها أو التنازل عنها لصالح دور النشر، وإن إمكانية الإنجاز خارج نطاق الخدمة العمومية دعمه المرسوم المؤرخ في 29 أكتوبر 1936 المتعلق بجمع المناصب، والذي جاء فيه مايلي: « تطبيقا لهذا المرسوم، الموظف العمومي له كامل الحرية لاقتراح على شخص طبيعي نشر أعماله، وهو تعاون يجب أن يراعي أحكام القانون المتعلق بالملكية الأدبية والفنية». (Baudrier et al, 2003, p. 28).

3-ذهاب جانب من الاجتهاد القضائي الفرنسي في اتجاه منح المؤسسات التعليمية حقوق على المواد التعليمية: صدر عن مجلس الدولة الفرنسي رأي مؤرخ في 21 نوفمبر 1972، يستحق الاهتمام، يتعلق القرار بحقوق موظفي شركة (OFRATEME) على البرامج التلفزيونية المنجزة، وحسب قرار مجلس الدولة حقوق الموظفين محدودة (Limiter) بضروريات الخدمة العمومية التي تتيح للإدارة حقوق على المصنفات المنجزة في إطار الخدمة العمومية. وبهذا المفهوم، مجلس الدولة يمنح للإدارة صفة المؤلف على المصنفات مادام إنجازها تم في إطار الخدمة العمومية (LEGICOM, 2001).

-وفي 01 أوت 2006، صدر قانون Davdsi مدرجا تعديلات على قانون الملكية الفكرية الفرنسي، بخصوص حقوق الموظفين العموميين على أعمالهم، حيث أشارت المادة L111-1 أن وجود أو إبرام عقد استئجار عمل أو خدمة أو عقد مقالة، لا ينتقص من حقوق المعترف بها للمؤلفين المشار إليها في الفقرة الأولى عندما يكون صاحب المصنف أو العمل موظف دولة أو جماعات إقليمية أو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، أو هيئة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية أو مصرف (Légifrance, s.d.).

-إلا أن هذا المبدأ شمله استثناء، نصت عليه المادة L131-3-1 من قانون الملكية الفكرية والتي جاء فيها: « إلى الحد الضروري لإنجاز مهمة الخدمة العمومية، المصنف الذي أنجزه موظف عمومي في إطار القيام بمهمة الخدمة العمومية أو وفقا للتعليمات الواردة إليه، يُعطي حقوق استغلال كاملة للدولة ». لكن الفقرة 02 من نفس المادة L131-3-1 من قانون الملكية الفكرية المضافة بموجب قانون 01 أوت 2006 تستثني المصنفات العلمية، حيث جاء فيها: « في حالة الاستغلال التجاري للمصنف المنجز من طرف الموظف العمومي، يمنح للدولة حق أفضلية، لكن لا ينطبق هذا الحكم على أنشطة البحث العلمي التي تقوم بها المؤسسات العلمية والتكنولوجية، أو المؤسسات ذات الطابع العلمي والتكنولوجي أو مؤسسة ذات طابع علمي وثقافي ومهني، في حالة التعاقد مع كيان قانوني خاص (Doctrin.fr, s.d.).

-وبذلك مبدئيا، يمنح للموظف العمومي حقوق على مصنفاته، لكن بصفة آلية يجد الموظف حقوقه مقيدة، حيث يُمنح للدولة حقوق على أعمال موظفيها إذا أنجزت في نطاق ضرورة سريان الخدمة العامة، باستثناء الأساتذة الباحثين وذلك بهدف تطوير البحث العلمي وضمان الحريات الأكاديمية، طبقا لنص المادة L123-9 من قانون التعليم الفرنسي (Légifrance, 2000) وهو نفس المبدأ المعترف به في المادة 05 من قانون الملكية الفكرية الألماني، والمتضمن الاعتراف للأستاذ بالحق في التصرف في مصنفاتهم ضمنا لحرية الأكاديمية والفنية (Cornu, 2010).

-غير أن بعض القرارات لم تذهب نحو هذا الاتجاه، مما سبب تضارب بين الأحكام القانونية والقضائية، حيث قضت محكمة الاستئناف الإدارية بتاريخ 15 مارس 2007 في قضية أستاذ أعد نسخة مُعدّلة من محاضرة شفوية، أن الجامعة تحتفظ بحقوق المؤلف على نسخ الأستاذ مستبعدة قانون 01 أوت 2006 باعتباره جاء لاحقا على الوقائع، مضيفة أن نسخ المحاضرة المُعدة هي جزء لا يتجزأ من مهام الأستاذ في ضمان نشاطه التعليمي، وبذلك حقوق هذه الأعمال تُحوّل وتنقل إلى الجامعة دون عقد معين (Légifrance, 2007).

4- ذهاب المشرع الجزائري في نفس اتجاه منح المؤسسة التعليمية والجامعية حقوق على المواد التعليمية: في الجزائر، الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة دستوريا وتمارس في إطار القانون (المادة 44 فقرة 04 من قانون 01-16، 2016). والحرية الأكاديمية تشكل: « جزء لا يتجزأ من الحريات العامة للأستاذ فهي حرية البحث والتقصي والتفكير والرأي والتعبير والحوار دون رقابة أو قيد ولا تدخل في حرية التعبير والبحث عن الحقيقة والدفاع عنها بعيدا عن هاجس الخوف والقلق» (توهامي، 2017، صفحة 254).

والحرية الأكاديمية تعني حرية الأستاذ في متابعة بحثه العلمي للوصول إلى النتائج العلمية وحرية في عرض نتائج بحثه بصورة دقيقة وأمنية، وحرية في نشر أبحاثه ليستفيد منها الآخرون وتكون محل انتقاد (توهاي، 2017).

وتتنوع الأعمال البحثية في شكلها الإلكتروني بين الكتب الإلكترونية، والمقالات المنشورة في الدوريات الإلكترونية، والمحاضرات المنشورة إلكترونياً، والعروض الإلكترونية، ومهما كانت طبيعة هذه المصنفات، فإنها محمية قانوناً، حيث نصت المادة 03 فقرة 02 من الأمر 03-05 المتعلق بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة على مايلي: "تمنح الحماية مهما كان نوع المصنف ونمط تعبيره ودرجة استحقاقه ووجهته، بمجرد إيداع المصنف سواء كان مثبتاً أو لا بأية دعامة تسمح بإبلاغ الجمهور".

لكن، تنص المادة 19 من الأمر رقم 03-05 على ما يلي: "إذا تم أبداع مصنف في إطار عقد أو علاقة عمل يتولى المستخدم ملكية حقوق المؤلف لاستغلال المصنف في إطار الغرض الذي أنجز من أجله ما لم يكن ثمة شرط مخالف". ومن خلال هذه الأحكام، ملكية الحقوق المالية تعود لرب العمل في هذا النوع من المصنفات التي تنجز في مثل هذا الإطار طالما لم يتم الاتفاق في العقد على شرط مخالف، كأن يتم الاتفاق على إسناد الحقوق للعامل مثلاً.

-وعقد العمل كما هو واضح من النص السابق " . . . ملكية حقوق المؤلف لاستغلال المصنف . . . « لا يحمل تنازلاً إلا عن الحقوق المالية فقط، وتبقى الحقوق المعنوية لصيقة بشخصية المؤلف ولا يمكن أن تعود لرب العمل.

وتضيف المادة 17 من الأمر 03-07 المتعلق ببراءة الاختراع، أن اختراع الخدمة الذي يتم بمناسبة تنفيذ عقد عمل يتضمن مهمة اختراعية تسند إليهم، يعود إلى الهيئة المستخدمة مالم تكن اتفاقية خاصة. وفي حالة عدم وجود اتفاقية خاصة بين الهيئة المستخدمة التي تدعى الهيئة والمخترع، يعود على الهيئة حق امتلاك الاختراع إلا إذا عبرت الهيئة صراحة عن تخليها عن هذا الحق فإنه يصبح ملكاً للمخترع. وفي أي حال من الأحوال، لصاحب الاختراع الحق في ذكر صفة المخترع.

-ومن خلال هذه الأحكام، المصنفات المنجزة في إطار علاقة العمل، ملكية الحقوق المالية تعود لرب العمل طالما لم يتم الاتفاق في العقد على شرط مخالف، وفي أي حال من الأحوال الأستاذ الباحث أو المخترع له الحق في ذكر صفته أو نسب أعماله، وبالتالي الاعتراف له بحقوقه المعنوية غير قابلة للتصرف والتقدم (المادة 21 فقرة 02 من الأمر 03-05 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة).

زيادة على ذلك، قد تكتسب المؤسسات التعليمية حقوق على الأعمال البحثية الممولة من القطاع العمومي.

5- اكتساب المؤسسات التعليمية حقوق على الأعمال البحثية الممولة من القطاع العمومي:

-برز في السنوات الأخيرة اتجاه واضح نحو اتباع نهج الملكية المؤسسية. حيث تعود حقوق الملكية الفكرية أو نتائج الأبحاث الممولة من القطاع العمومي إلى المؤسسة التي يعمل فيها الباحث وتشمل قائمة البلدان التي تطبق حالياً هذا المبدأ البرازيل والصين والدانمرك وألمانيا واليابان وكينيا والنرويج وسنغافورة وإسبانيا وتايلند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. وللملكية المؤسسية نظامان أساسيان (Wipo، 2004):

حقوق الشفاعة: أي أن المالك الأول هو الموظف أو الباحث، ولكن يحق للمؤسسة أن تدعي حقها في الاختراع، في غضون فترة محددة من الوقت. وهو النظام المتبع في النمسا والجمهورية التشيكية، على سبيل المثال. ويفرض، في معظم هذه النظم، على المؤسسة أن تدفع للمخترع نوعاً من الأجر كتعويض لنقل حق البراءة إلى المؤسسة. وهو ما تفرضه هنغاريا وليتوانيا، مثلاً.

الملكية التلقائية: أي أن المؤسسة هي، تلقائياً، المالك الأول لحقوق الملكية الفكرية. وعادة ما تخضع هذه المقاربة لبعض الشروط ولحقوق المخترعين. ومن الأمثلة: الدانمرك وفنلندا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما على المستوى الأوروبي، التعليمات الصادرة عن البرلمان الأوروبي في تاريخ 11 ديسمبر 2013 المتعلقة بوضع برنامج إطار للبحث والابتكار (2004-2020) تؤكد وتشجع النفاذ المفتوح أو Accès libre للبيانات بالنسبة للبحوث الممولة في القطاع العام، وذلك من خلال توفير المصنفات مجاناً على الانترنت مما يسمح للجميع بقراءة وتنزيل أو الطباعة دون حاجز بخلاف ضمان النزاهة والاعتراف والاستشهاد بأعمال أصحابها (Bernault, 2015)، و مراعاة حقوق الملكية الفكرية " (Robin, 2018)، وهو ما دفع فرنسا لإصدار بتاريخ 22 جويلية 2013 قانون فيوراسو Fioraso الذي أكد في المادة 4-533 فقرة 02 على ضرورة "تبادل ونشر المعرفة العلمية من خلال إعطاء الأولوية لصيغ الوصول المجاني"، غير أن القانون لا يسري إلا على الكتابات العلمية الناتجة عن الأبحاث الممولة بشكل رئيسي من الأموال العامة الوطنية أو الأوربية (Robin, 2018, p. 207).

-بمعنى آخر، إذا تم تمويل الأبحاث المنجزة بأموال عامة أو أوروبية، تكتسب هذه المؤسسات العمومية أو الدولة حق استثنائي لاستغلالها بما فيها إتاحتها للوصول المجاني، باستثناء الأبحاث العلمية التي تُتوج ببراءة اختراع أو علامة تجارية فهي مستثناة لاستحالة الاستغلال الحر والمجاني واكتساب المؤسسات المولة حقوق استثنائية عليها وعدم تناسب استغلالها مع النفاذ المفتوح.

-وفي تطور آخر، صدر بفرنسا وقبلها ألمانيا، وإيطاليا (Robin, 2018) قانون الجمهورية الرقمية رقم 2016-1321 المؤرخ في 07 أكتوبر 2016 (Legifrance, 2016)، يفيد أن البحث العلمي إذا تم تمويله على الأقل بالنصف من الدولة أو الجماعات الإقليمية أو المؤسسات العامة أو من وكالات التمويل الوطنية أو الأوروبية، وحتى في حالة اكتساب المؤسسات العمومية حقوق عليه، بالتزامن يمنح حق استغلال ثانوي للباحثين إذ مؤلف البحث العلمي يحتفظ بحق إتاحة النسخة النهائية من بحثه والمقبولة للنشر، مجاناً وفي شكل مفر توح رقمياً. ومع ذلك، يخضع حق الإتاحة في شكل مفتوح للامتنال لفترة حظر مدتها "ستة (6) أشهر في العلوم والتكنولوجيا والطب، واثنى عشر (12) شهراً في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية". كما ينطبق أيضاً على الكتابات المنشورة في "الدوريات التي تنشر مرة واحدة على الأقل سنوياً"، أي المقالات المنشورة في المجلات العلمية، ولكن تستثنى الدراسات أو المساهمات في الأعمال الجماعية، والأبحاث المدرجة في وقائع المؤتمر (Maurel, 2017).

-وفي الجزائر، يجب التمييز بن حالتين: الحالة الأولى الأبحاث المنجزة تمت بأموال عمومية جزائرية فقط تعود ملكية حقوق الملكية الفكرية أو نتائج الأبحاث الممولة من القطاع العام إلى المؤسسة التي يعمل فيها الباحث، تطبيقاً للمادة 87 فقرة 02 من المرسوم التنفيذي 98-254 المؤرخ في 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، حيث تنص المادة 87 من المرسوم التنفيذي السابق تعتبر الابتكارات التي قد تنتج عن الأعمال التي تمت في مؤسسة مؤهلة في إطار أطروحة دكتوراه والتي تستوفي شروط قابلية البراءة بابتكارات مصلحة بالمفهوم الذي تنص عليه المادتين 17 و 18 من الأمر 03-07 و إما الإنجاز يتم في إطار عقد العمل، و إنجازته يتم باستخدام الهيئة و/ أو وسائلها وبذلك الجزائر تنتمي إلى اتجاه الذي يتبع نهج الملكية المؤسسية.

-أما الحالة الثانية: الأبحاث ممولة في إطار تعاوني هنا الشروط المدرجة في إطار الاتفاق التعاوني و ترتيبات التمويل، هي التي ستحدد من يملك الملكية الفكرية التي أنتجت ومن له أن يستفيد بالنفاذ إلى الملكية الفكرية عن طريق ترخيص مثلاً. وعادة وكما هو الحال في جنوب أفريقيا حيث تدفع الصناعة تكلفة البحث والتطوير كاملة، تملك الصناعة الملكية الفكرية (Wipo, 2004).

في الأخير، إلى جانب هذا الاتجاه يوجد مقاربة تتجه نحو منح الأستاذ الباحث على مصنفاته ومواده التعليمية حقوق استثنائية لوحده دون المؤسسة التعليمية أو الجامعية سواء استخدمت في شكلها التقليدي أو الإلكتروني. إلى جانب المقاربة الأولى التي تتجه نحو منح المؤسسة التعليمية حقوق على المواد التعليمية، يوجد اتجاه يمنح للأساتذة الباحثون حقوق استثنائية كاملة على المواد التعليمية التي ابتكروها.

ثانيا- مقاربة تتجه نحو منح الأستاذ الباحث حقوق على موارده التعليمية والأبحاث التي تُستخدم في التعليم الإلكتروني:

-يرى هذا الاتجاه أن الأساتذة الباحثون يملكون حقوق الملكية الفكرية الكاملة على المواد التعليمية والإنجازات التي ابتكروها. وهو ما يتيح لهم وليس للمؤسسة أن يقرروا نشر أعمالهم واستغلالها، لاسيما حماية اختراعاتهم ببراءة وكيفية تطوير اكتشافاتهم، حتى لو استندت تلك الأخيرة إلى أبحاث ممولة من القطاع العام. وعادة ما تملك الجامعة ترخيص لاستخدام الملكية الفكرية. وفي بعض الحالات، تتقاسم المؤسسة المنافع مع المخترع، إن وفرت له دعماً كبيراً لنقل التكنولوجيا. ومن البلدان التي تتبع هذا النهج إيطاليا والسويد (Wipo, 2004).

-لكن المواد التعليمية أو المحاضرات والعروض الإلكترونية الموجهة للطلبة في إطار التعليم الإلكتروني، لتحظى بالحماية يجب أن تتوفر على شرطي الأصالة سواء كانت في شكلها التقليدي أو الإلكتروني، مكتوبة أو شفوية أو بأي طريقة أخرى، و مهما كان نوع المصنف ثقافي، علمي أو موجه للمنفعة العامة.

-وبخصوص شرط الأصالة، استقر الاجتهاد القضائي على أن الأعمال مهما كان نوعها لا تحظى بالحماية القانونية ولا تستوفي على هذا الشرط، إذا توصلت لنفس نتائج المصنفات السابقة لأن طبيعة التطور العلمي تفرض وجود نتائج جديدة وتطور في الأبحاث وليس أخذ معطيات ونتائج أعمال سابقة (Cornu, 2010).

-وبفرنسا، حصل تطورا في مجال التعليم الإلكتروني، حيث في بادئ الأمر وضع المنشور الوزاري المؤرخ 15 في سبتمبر 1988 حدودا على حقوق الإدارة على المحاضرات والمصنفات المنجزة من قبل الأساتذة، حيث تكتسب المؤسسة التعليمية حقوق على المحاضرات الشفوية التي تعد ضرورية لسريان مهام الخدمة العمومية، أما المحاضرات التي لا تؤثر على سريان الخدمة العمومية يمكن استغلالها بأي وجه من أوجه الاستغلال من قبل صاحبها (Baudrier et al, 2003) بل إن إلقاء المحاضرة الشفوية على الطلبة يدخل في نطاق تنفيذ الخدمة العمومية من قبل الأستاذ وأي شكل آخر لا يدخل في هذا النطاق (Derieux, 1999)، ثم صدر المنشور الوزاري رقم 38-99-C-601، يفيد أن الساعات المنجزة من قبل الأستاذ في إطار التعليم الإلكتروني لا تدخل في نطاق الخدمة العمومية للأستاذ، ويحصل في حالة القيام بها على علاوات بيداغوجية (Riqueau, 2001).

-وقد ذهب الاجتهاد القضائي الفرنسي في نفس الاتجاه، حيث استندنا على نزاع قضائي بين (س) الوريث الوحيد لورلان بارث Laurent Barthes وهنري ليفي Henri Lévy، مدير مجلة " قواعد اللعبة " بخصوص ندوات غير منشورة قام بتدريسها لوران بارث في إطار مؤسسة تعليمية Le collège de France ، قُضت محكمة الاستئناف لباريس الغرفة الأولى بتاريخ 20 نوفمبر 1991، أنه "لا يمكن نشر وتوجيه المحاضرات الشفوية لجمهور حاضر ومحدد دون إذن مؤلفه أو ورثته، فهو لديه حق استثنائي حصري لهذا العمل (Derieux, 1999) .

-في ظل تضارب المقاربات، يجب تحديد حقوق الطالب في ظل التعليم الإلكتروني.

ثالثا - حقوق الطالب في ظل التعليم الإلكتروني:

-تحمي التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية حقوق المؤلف بحيث تعطي المؤلف الاستثناء بالمصنف معنويا وماديا، بيد أنها لم تجعل هذا الحق مطلقا، بل فرض على هذا الحق استثناءات على سبيل الحصر تبررها أسباب تتعلق بالمصلحة العامة، وحق الوصول إلى المعلومة و حرية التعبير، وحرية الرأي، باعتبار حق المؤلف حق له وظيفة اجتماعية (Français, 2005)، بالمقابل يرفض جانب مهم من الفقه بوصف هذه الاستثناءات بأنها حقوق لصالح مستخدميه (Benabou, 2002)، فهي مجرد قيود على حق الملكية الفكرية.

والأستاذ الباحث في سبيل إنجاز مواده التعليمية الموجهة للطلبة، يقوم بعدة استخدامات لمصنفات أخرى فيصبح مستخدما، أو أن مواده التعليمية التي أنجزها والتي أضفى عليها شخصيته تُستخدم من قبل الطلبة أو الأساتذة الآخرين، وفي كلا الحالتين، قوانين حقوق الملكية الفكرية هي التي تسري، سواء كان مستخدما لمصنفات سابقة أو ناشرا لمواد تعليمية والبحثية بصفته مؤلفا.

-وقانون الملكية الفكرية، يجيز تقييد حق الملكية الفكرية لغرض الايضاح التعليمي أو بغرض إنجاز الأعمال البحثية، حيث نصت المادة 43 الأمر 03-05: يعد عملا مشروعا استعمال رسم زخرفي أو توضيحي لمصنف أدبي أو فني في نشرة أو في تسجيل سمعي أو سمعي بصري أو في برنامج البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري يوجه للتعليم أو التكوين المهني إذا كان الهدف المراد بلوغه هو المبرر لذلك الاستعمال، ويشترط أن يكون استخدام الأعمال البحثية أو المواد التعليمية لغرض تعليمي بحت، وأن يكون الاستخدام في الحدود التي يبررها الهدف المنشود منه، وأن يذكر اسم المؤلف واسم المصنف.

-من جانب آخر، يمكن للأستاذ الاستشهاد بمصنفات سابقة، عند إنجاز مواده التعليمية الموجهة للطلبة سواء كانت محاضرات أو عروض إلكترونية أو في حالة إعداد مقالات تنشر في دوريات أو مداخلات تلقى في ملتقيات، حيث لا يتطلب الأمر استئذان من أصحاب الحقوق لكن يجب مراعاة حقوق الملكية الفكرية من خلال الإشارة إلى اسم المصنف الأصلي وصاحبه، حيث نصت المادة 42 من الأمر 03-05: يعد عملا مشروعا الاستشهاد بمصنف أو الاستعارة من مصنف آخر شريطة أن يكون ذلك مطابقا للاستعمال الأمين للإبلاغ المطلوب والبرهنة المنشودة في جميع الحالات، وينبغي الإشارة إلى اسم المصنف الأصلي ومصدره عند استعمال الاستشهاد والاستعارة.

-ورغم هذه الاستثناءات، إلا أنها غير كافية مقارنة مع القانون الألماني والذي نص صراحة على استثناءات بغرض الايضاح التعليمي والتكوين باعتبار أن التعليم هو مصلحة عامة تجيز تقييد حقوق المؤلف، هذه الاستثناءات والتي مصدرها قانوني تتمثل في إمكانية الاستنساخ وطبع مصنفات أو أجزاء منها بغرض التعليم (المادة 55)، واستنساخ مصنفات سمعية بصرية لأغراض بيداغوجية (المادة 47)، واستنساخ مقتطفات من المصنفات في الكتب المدرسية، كل ذلك لتسهيل التعليم المدرسي (Benabou, 2002).

وبذلك مبدئيا، إذا استعمل الطالب لأغراض شخصية المواد التعليمية المنشورة في إطار التعليم الإلكتروني ، لا يستلزم منه استصدار إذن من صاحبه شرط أن يكون المصنف قد نُشر بشكل مشروع وكشف عليه صاحبه (BUYDENS, 2013) ، وأن يكون مصدر التنزيل مشروع (Verbiest De Bellefroid & Sokolowska, 2007). وقد وسعت محكمة الاستئناف لمونبلي Montpellier بفرنسا في قرارها المؤرخ في 10 مارس 2005، في النطاق العائلي ليشمل العلاقات التي تجمع الأصدقاء (Legalis, 2001)

-غير أنه إذا وُجهت النسخة للاستعمال الجماعي متجاوزة بذلك الدائرة الشخصية، لا يمكن وصفها بالنسخة الخاصة، وهو ما قرره محكمة النقض الفرنسية، الغرفة الأولى في قرارها المؤرخ في 20 جانفي 1969 بل الاجتهاد القضائي الفرنسي استقر على أن إنجاز نُسخ متعددة قرينة على التقليد، (Verbiest De Bellefroid & Sokolowska, 2007).

المحور الثالث: مظاهر الاعتداء على حقوق الأستاذ الباحث في إطار التعليم الإلكتروني.

من مظاهر الاعتداء على حقوق الأستاذ الباحث في إطار التعليم الإلكتروني، إجراء تعديلات على المواد التعليمية المنشورة إلكترونيا في نطاق التعليم الإلكتروني (أولا)، نشر المواد التعليمية دون موافقة صاحبها (ثانيا)، عدم احترام حق النسب (ثالثا)، بل يتعدى الامر ليطال المساس بالحياة الخاصة والمعلومات الشخصية للأستاذ الباحث (رابعا).

أولاً -إجراء تعديلات على المواد التدريسية المنشورة إلكترونياً في إطار التعليم الإلكتروني:

-عدم إدراج تعديلات على المصنفات المنشورة في إطار التعليم الإلكتروني أمراً صعباً في ظل النشر على شبكة الإنترنت، حيث أن هذا النمط من الاتصال يُثير عدداً معيناً من التلاعبات الفنية التي قد تؤدي لتغيير الأعمال، لسهولة نقل المصنفات. ومن بين مخاطر التعديلات، الرقمنة التي يمكن أن تمس بحقوق الأستاذ الباحث، وبتر أجزاء من المواد التعليمية بما يسيئ لسمعته أو تقلل من جودة المصنف العلمي، بل أن الاجتهاد القضائي الفرنسي استقر على أن الشعارات، والرسائل، والإعلانات التي ترافق الأعمال المنشورة إلكترونياً يمكن أن تؤثر على جدية العمل (DESHOULIERES, 2005).

-لكن جانب مهم من الفقه نادى بضرورة تدخل المشرع لإعطاء الجامعة الحق في إجراء التعديلات الضرورية وعدم اعتبارها صورة من صور الاعتداء على الحق المعنوي للمؤلف وبذلك يجب توفير نوع من المرونة للجامعة تجاوباً مع طبيعة استعمال المصنف المنشور في إطار التعليم الإلكتروني (عجيل ، 2013، صفحة 363). وقد اتخذت بعض التشريعات المقارنة على غرار القانون الألماني موقفاً وسطاً في تقييد حق احترام المصنف، مفاده أن المؤلف لا يمكنه الاعتراض على التعديلات والتغييرات التي تطل المصنف إلا إذا كانت تعديلات تبلغ مستوى من الجسامة بما يمس الحقوق والمصالح المادية لصاحبها (DESHOULIERES, 2005).

من جانب آخر، ثار نقاش حول تنازل المؤلف عن حقه المعنوي في احترام المصنف في حالة نشره مصنفاته في مواقع تقترح رخص الوثائق الحرة على غرار رخصة (licence de documentation libre)، فالحرية التي هي عنصر أساسي في تحفيز المشاركين في إطار هذه المواقع، والمقال العلمي المنشور بموجب رخصة الوثائق الحرة تصبح فيه المساهمة القانونية قابلة للمشاركة وقابلة لإعادة النشر، بل أيضاً قابلة لإنتاج الترجمات وقابلة للتعديل، ومن ثم تخلي المؤلف بمحض إرادته عن حقه في عدم تعديل المصنف. إن موقف القضاء المقارن كان واضحاً فيما يخص تنازل المؤلف عن حقه المعنوي في احترام مصنفه، حيث لا يكون له أثر إلا إذا كان التنازل في العقد محدد ولا لبس فيه (DESHOULIERES, 2005).

ثانياً- نشر المواد التعليمية دون موافقة صاحبها: لا شك أن الأستاذ الباحث باعتباره مؤلف له الحق في نشر مصنفاته ومحاضراته بالطريقة التي يراها مناسبة وهو حق مقرر قانوناً (المادة 27 من الأمر 03-05)، لذلك يجب على الجامعة أن تأخذ مقدماً موافقته على نشر المواد التدريسية في إطار التعليم الإلكتروني.

و إتاحة مصنف أو مواد تعليمية على شبكة الانترنت دون موافقة الأستاذ الباحث من قبل الطلبة المستخدمين أو من قبل الجامعة يدخل في نطاق المساس بالحقوق المادية التي يتمتع بها المؤلف ، وفي حالة إتاحة المواد التعليمية على شبكة الانترنت دون موافقة المؤلف يعد انتهاكاً للحقوق الاستثنائية المادية التي يتمتع بها المؤلف، ألا وهو حق الاستنساخ وحق ابلاغ المصنف للجمهور.

وبرز نقاش، حول إمكانية الاستغناء عن موافقة المؤلف لنشر المصنف إلكترونياً، في حالة وجود الترخيص بنشر الكتب ورقياً، بمعنى آخر في حالة شراء الجامعة حقوق نشر مصنف ورقي من أحد الأساتذة، هل يتيح لها نشره إلكترونياً واستخدامه في إطار التعليم الإلكتروني ؟.

-في هذا الصدد، ذهب رأي إلى أن الترخيص بالنشر التقليدي يمتد إلى النشر الإلكتروني ولا يعد ذلك خرق لعقد الترخيص الذي منحه المؤلف للناسخ لنشر مصنفه ورقياً، وذهب الرأي الثاني إلى أن الإذن بنشر المصنف في صورته الورقية لا يخول للناسخ إعادة نشره بصورة إلكترونية مادام لم يحصل الناشر على موافقة المؤلف الصريحة (عجيل ، 2013، صفحة 360).

-وبين تباين الرأيان، صدر بفرنسا سنة 2014 (Maurel, 2017) قانون يخص المصنفات الإلكترونية لتحقيق العدالة في حق المؤلف، مضمونه وجوب تضمين عقد النشر شقين مُتميّزين: الأول يخص النسخة الورقية، والثاني النسخة الرقمية، حيث كلاهما يخضعان لحقوق استغلال منفردة.

ثالثاً- عدم احترام حق النسب:

-يتجلى بشكل بارز انتهاك حق النسب في مجال التعليم الإلكتروني، من خلال روابط الاتصال العميقة deep linking أو روابط الاتصال le framing لما يترتب عليها إخفاء اسم المؤلف (DESHOULIERES, 2005, p. 46)، حيث أن الرابط الأول يتيح للمستخدم الدخول للموقع محل الاتصال من صفحة ثانوية دون المرور على الصفحة الرئيسية التي لم يتم تفحصها، وبالتالي يمكن تصور أن المستخدم ليس على دراية بزيارة الموقع الذي نُشر فيه المصنف أو رؤية اسم صاحب المصنف، أو تحديد مضيف الموقع الذي نشر فيه المصنف. أما الرابط الثاني (le framing) يتيح أخذ عناصر من صفحة أو صفحات أو أكثر لا يملكها من أجل دمجها في موقعه على الويب. بمعنى أن هذه التقنية تجعل من الممكن استيراد محتوى صفحة كاملة من موقع وجعلها في موقع آخر، والقضاة يؤيدون إدانة مثل هذه الممارسات لانتهاكها للحقوق المادية للمؤلف (DESHOULIERES, 2005).

رابعاً - المساس بالحياة الخاصة أو بالمعلومات الشخصية:

-لا يجوز التقاط الصور أو استخدامها بما ينتهك حرمة الحياة الخاصة للأستاذ الباحث، وحرمة شرفه المحمية دستورياً (المادة 39 من القانون 16-01 المتضمن التعديل الدستوري)، فالحق في الصورة هو من الحقوق للصيقة بشخصية الفرد ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحياته الخاصة ولا يجوز المساس به طبقاً للمواثيق الدولية، حيث جاء في نص المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948: «لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات» (منظمة الأمم المتحدة، 1948)، وهو نفس توجه المادة 08 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (European Court of Human Rights, 1950)

-وبذلك، يمكن لأي شخص الاعتراض على نشر صورته دون إذنه حتى وإن كان يحظى بشهرة (Legalis, 2002) باستثناء الشخصيات العامة بمناسبة ممارسة نشاطهم (Cour de droit .net, 2019)، وفي هذا السياق، قد يتعرض المستخدمون الأكاديميون لقرصنة صورهم فتُنشر، ويوزع أصل الصورة التي تم إيداعها في إطار التعليم الإلكتروني دون إذن. ويحق للشخص المضرور (الأستاذ الباحث) متابعة المعتدي مهما كانت التقنية التي استعملها لأنه تعمد المساس بالحياة الخاصة، فيعاقب طبقاً للقانون الجزائري بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 300.000 دج (المادة 303 من الأمر 66-156، 1966).

-وفي النظم المقارنة، أدان الاجتهاد القضائي الكندي مراقبة الخدمات المقدمة في إطار التعليم الإلكتروني، مشيراً إلى أن المستخدم أو المؤسسة لا يمكنها تسجيل الخدمات المقدمة من قبل الأساتذة بهدف مراقبة نوعية وخدمات التدريس (Fédération Nationales des enseignants, 2020)، وهو إجراء مبالغ فيه لوجود طرق أخرى، بل إن المحكمة العليا الكندية في إطار التعليم الإلكتروني لم تدن التقاط الصور (Capture) وإنما أدانت نشر صور الأساتذة بدون إذن من أصحابها (Fédération Nationales des enseignants, 2020).

-وقد يمتد الأمر إلى غاية الاعتداء على المعلومات الشخصية في حالة استخدام الأستاذ الباحث البريد الإلكتروني الشخصي لفتح حساب على المنصات الإلكترونية المخصصة للتعليم الإلكتروني، وبالتالي استخدام البريد الإلكتروني وقرصنته يُوصف في القانون الفرنسي كاعتداء على المراسلات الخاصة مادام يرسل إلى أشخاص طبيعية أو معنوية محددة.

-وفي الدول الأوروبية، يتوفر نظام قانوني لحماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية في مجتمع المعلومات فعلى سبيل المثال: بلجيكا أصدرت: قانون 08 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية الحياة الخاصة، وقانون 13 جوان 2005 المتعلق بالاتصالات الإلكترونية، ثم قانون 11 مارس 2003 المتعلق بمجتمع المعلومات، لا سيما المنشور رقم 2493 المؤرخ في 2008/10/07 المتعلق بحق في الصورة في المؤسسات التعليمية (Fédération Wallonie-Bruxelle, 2003).

-أما في الجزائر، باعتبار أن البريد الإلكتروني يعتبر ملفاً معلوماتياً، الدخول إليه يُشكل جريمة الدخول غير مشروع للمنظومة معلوماتية المعاقب عليها بموجب المادة 394 مكرر من قانون العقوبات الجزائري والتي تنص: يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 50000 إلى 100000 دج كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من المنظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك وتضاعف العقوبة إذا ترتب عن ذلك حذف أو تغيير معطيات المنظومة و إذا ترتب عن الأفعال المذكورة أعلاه تخريب نظام اشتغال المنظومة تكون العقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من 50000 إلى 150000 دج.

خاتمة:

لأنخراط الجزائر في الحراك العلمي العالمي، أضحت التعليم الإلكتروني ضرورة حتمية في المؤسسات التعليمية، لتطوير البحث العلمي. إلا أن هذا التوجه الجديد للتعليم الذي فرضته ثورة التكنولوجيا الحديثة، جعل المؤلفين والباحثين في مختلف صنوف العلوم والمعارف يواجهون تحديات قوامها اصطدام حق الأستاذ الباحث بالاستخدام غير القانوني للمصنفات والمواد التعليمية أمام عدم وعي الطلاب بحقوق الملكية الفكرية، وعدم وجود سياسة واضحة تدعم وتحمي المصنفات الرقمية واستخداماتها في التعليم الإلكتروني

ومن بين النتائج التي توصلنا إليها:

1- عدم مواكبة التطور التشريعي للبلدان الغربية في مجال تنظيم التعليم الإلكتروني، حيث تبين أن الدول الأوروبية كانت سابقة منذ عشرية طويلة، كما هو الحال في بلجيكا التي أصدرت نصوص تنظيمية على غرار المنشور رقم 2449 المؤرخ في 2008/09/16 المتعلق باحترام حقوق المؤلف والحقوق المجاورة للمصنفات الموسيقية في إطار النشاط التعليمي والتي يحدد فيها الحالات التي يجب على المؤسسة التعليمية الحصول فيها على ترخيص من أصحاب الحقوق، وفي فرنسا

صدور قانون 2006-961 المؤرخ في 01 أوت 2006 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات، وقانون 2004-575 المؤرخ في 21 جوان 2004 المتعلق بالثقة في الاقتصاد الرقمي، والتوجيهية الأوربية رقم 2001-29 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات، لا سيما المرسوم 2000-31 المتعلق بقانون التعليم.

2- وبالعودة للجزائر، الأمر 03-05 لا يزال متأخرا بسنوات ضوئية بخصوص تنظيم أحكام التعليم الإلكتروني، حيث نلاحظ أن هناك من الأحكام لم ينص عليها المشرع الجزائري كاشتراط مشروعية المصدر الإلكتروني الذي نسخ منه المصنف باعتبار أن الطلبة لهم الحق في النسخ للاستعمال الخاص وهو استثناء يرد على حقوق المؤلف ولا يحتاج لموافقته. لاسيما عدم تنظيم عقد التنازل عن حقوق المادية للأستاذ الباحث الخاصة بالمصنفات المنجزة في إطار التعليم الإلكتروني، وشروط ونطاق استخدام المصنفات، والمكافأة التي ينجر عنها استخدام المصنفات المنجزة من قبل الأساتذة الباحثين.

و من التوصيات المقترحة:

-وضع سياسة تشريعية واضحة تخص مسائل الملكية الفكرية للمواد التعليمية في إطار التعليم الإلكتروني وتحديد أصحاب الحقوق وواجباتهم (الأستاذ الباحث - الطلاب - إدارة المؤسسة).
-صدور نصوص قانونية متعلقة باحترام حقوق المؤلف ولحقوق المجاورة للمصنفات في إطار النشاط التعليمي الإلكتروني.

-سن نصوص قانونية لتدعيم التدابير التكنولوجية بهدف مواجهة مخاطر القرصنة ، لكن دون أن تكون وسيلة لانتهاك حقوق المستخدمين المشروعة، كذلك إقامة مسؤولية مختلف الوسطاء في الانترنت الذين لهم دور جوهري في إتاحة ومراقبة قرصنة المحتوى المنشور عبر الانترنت من مقدم التوطين ومقدم الخدمات الذي يسهل الوصول إلى المصنف بطريقة غير مشروعة من خلال تقديم روابط اتصال أو محرركات بحث للوصول إلى العمل بطريقة غير مشروعة، استثمار المؤسسات التعليمية والتكوينية في التدابير التقنية لأنها تمثل وسيلة آمنة لحماية المصنفات الفكرية المتواجدة في البيئة الرقمية، وهي موجهة ضد النسخ أو أي استعمال غير مرخص به من أصحاب الحقوق، لكن هذا المنع لا يتعلق إلا بالاستخدامات غير المشروعة، بتعبير آخر إذا كان يدخل ضمن الحدود أو الاستثناءات المقررة قانونا مثل النسخة الخاصة، فهنا التدابير التقنية لا تشكل عائق لممارسة الغير لهذا الاستثناء.

-من الجوهري في عقد العمل تنازل الأستاذ الباحث عن الحماية المطلقة لحقه في الصورة والصوت لأغراض تقديم خدمات التعليمية للطلاب في إطار التعليم الإلكتروني، وبالتالي هناك موافقة ضمنية على أن الطلاب يمكنهم الوصول إلى صورة المعلم وصوته في نطاق مغلق للفصل الجامعي، بحيث لديهم رمز الوصول للوصول إلى الدورة التعليمية. يجب استصدار إذن صريح من قبل الأستاذ الباحث لتسجيل المحاضرة الإلكترونية، والمستخدم عليه توفير ظروف مناسبة ليحظى فيها الأستاذ الباحث بالأمن والحفاظ على كرامته وحياته الشخصية، والالتزام بسحب كل نشر غير قانوني للمحاضرات الإلكترونية إزاء الناشرين والوسطاء الإلكترونيين. دون إهمال إمضاء الطلبة التزام بعدم النشر غير القانوني للمحاضرات واستعمالها في الإطار الشخصي.

المراجع باللغة العربية:

توهايم. إبراهيم. (2017). الحريات الأكاديمية في الجامعات الجزائرية، دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري. مجلة آفاق للعلوم، 02(07)، 253-265.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية. Wipo (2004). أسئلة متكررة: سياسات الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية. فقرة 11

https://www.wipo.int/about-ip/ar/universities_research/ip_policies/faqs/#accordion_collapse

الأمر 03-05. (2003). المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. كازم. طارق. (2013). حماية حقوق الملكية الفكرية في نطاق التعليم الإلكتروني. ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، 22، 341-379.

مجد سامي عبد الصادق. (2015). حقوق الملكية الفكرية في مجال التعليم الإلكتروني. أبحاث. المركز الوطني للتوثيق: <http://www.abhatoo.net.ma>

منظمة الأمم المتحدة. (10 ديسمبر، 1948). الاعلان العلمي لحقوق الانسان. <https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>

المراجع باللغة الفرنسية:

- Baudrier Liliane , Benjamin Gilles, Poncin Olivier. (2003). Le chercheur , l'enseignant et l'étudiant face au droit d'auteur. Mémoire de recherche Diplôme de conservateur de bibliothèque, Ecole National supérieur des sciences de l'information et des bibliothèques. sur www.enessib.fr
- Baujard, C. (2006). Modes d'apprentissage E-Learning. La revue des sciences de Gestion, 4 (220-221), 189-199. <https://doi.org/10.3917/rsg.220.0189>
- Benabou, V. –L. (s. d.). L'exception au droit d'auteur pour l'enseignement et la recherche ou la recherche d'une conciliation entre l'accès à la connaissance et le droit d'auteur. https://edutice.archives-ouvertes.fr/edutice-00000031/file/Juri5_Benabou_V3.pdf
- Bounani, F. (2013). L'enseignement à distance: de l'autonomie vers l'interaction. 1-90. Oran, Algérie: Université d'Oran. <https://theses.univ-oran1.dz/document/TH4111.pdf>
- BUYDENS Mireille. (2013). Droit D'auteur et internet. (A. s. service du premier Ministre) http://www.belspo.be/belspo/organisation/publ/pub_ostc/d_auteur/tm1fr.pdf
- Cabinet Caprioli & Associés. (2015). Une personne morale ne peut avoir la qualité d'auteur. sur Caprioli Associé: www.caprioli-avocats.com
- Canadian Association. U. (2020 ,septembre3et 4). Enseignement à distance -enjeux de propriété intellectuelle et de protection de la vie privée. sur Note de Synthèse: www.caut.ca
- Carine Bernault. (2015, Mars 25). La rupture de l'open access. Revue Hermès, 1(71), 92-99. <https://doi.org/10.3917/herm.071.0092>.
- Charalampopoulou ,Dima Hanna. (2018,Fevrier 09). chercher ou enseigner: une injonction paradoxale. Colloque transitions incubateur de recherche en science de l'éducation. Toulouse: l'Université Fédérale de Toulouse. France.
- Circulaire n°2000-149 relative à la diffusion, d. (2000, Septembre 21).
- Cornu, M. (2010). Création scientifique et droit d'auteur. Revue Hérmès, 2, 57, 85 - 93. <https://doi.org/10.4267/2042/38643>
- Cour de droit. net. (2019). Le droit à l'image. sur <https://cours-de-droit.net/le-droit-a-l-image-a121608882/>.
- Crook Charles. (2004). La formation en ligne mieux que l'enseignement classique. . . Un pari hasardeux. La revue Hermès, 02(39), 69-76. DOI: 10.4267/2042/9465
- Derieux, E. (1999). Universitaires et droit moral d'auteur en droit français. Les cahiers de la propriété intellectuelle. 12(01): <https://www.lespci.ca/s/1907>.
- DESHOULIERES, E. (2005). Le droit moral de l'auteur sur les œuvres numériques. Master 2 recherche de droit comparé franco-allemand, 1-72. Université Panthéon-Assas (Paris II) - Humboldt Universität zu Berlin.
- Despujol, H. (2012). Internet sous la surveillance du droit d'auteur. sur Revue générale du droit on line: www.revuegenerealedudroit.eu/?p=795
- Doctrine. fr. (s. d.). Article L131-3-1 du Code de la propriété intellectuelle. sur Code de la propriété intellectuelle: <https://www.doctrine.fr/texts/codes/LEGITEXT000006069414/articles/LEGIARTI000006278959>
- European Court of Human Rights. (1950). European Court of Human Rights الاتفاقية الأوروبية. sur https://www.echr.coe.int/documents/convention_ara.pdf
- Fédération Nationales des enseignants, a. Q. (2020). Droit à l'image et Enseignement à distance. Québec: Fneec. file:///C:/Users/HP%20G15/Desktop/Nouveau%20dossier%20(3)/2020-09-0304-droit-a-limage-et-ead.pdf
- Fédération Wallonie-Bruxelle. (2003). INTERNET ET LES JEUNES: GUIDE PÉDAGOGIQUE ET LUDIQUE. sur Enseignement. BE: <http://www.enseignement.be/index.php?page=26149>

- Ferone , Lavenka. (2015). « La classe virtuelle, quels effets sur la pratique de l'enseignant ? », Distances et médiations des savoirs. sur Open Edition Journals: <https://journals.openedition.org/dms/1047>. DOI: <https://doi.org/10.4000/dms.1047>
- Français, J. -A. (2005). Droit d'auteur et droit du public à l'information. Dans C. Geiger, Droit d'auteur et droit public à l'information Approche de droit comparé , 427-441. France: Litec/IRPI.
- Ghouati, A. (2005). TICE et formation à distance. Le cas de l'Université virtuelle en Algérie, Les Cahier du CREAD, 21(71), 101-116. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48059>
- Kaddouri, Bouamri , Azzimani. (2012). Le non-usage des TIC en contexte universitaire:. Recherches & éducations ,6, 71-88. doi:<https://doi.org/10.4000/rechercheseducations.1041>
- Legalis. (2001). Cour d'appel de Grenoble, 1ère Chambre des appels correctionnels, Arrêt du 18 janvier 2001. Récupéré sur l'actualité des droit des nouvelles technologie: <https://www.legalis.net/jurisprudences/cour-dappel-de-grenoble-1ere-chambre-des-appels-correctionnels-arret-du-18-janvier-2001/>
- Legalis. (2002). Tribunal de grande instance de Paris Ordonnance de référé du 04 janvier 2002. sur Jurisprudence:Récupérer sur Vie privée: <https://www.legalis.net/jurisprudences/tribunal-de-grande-instance-de-paris-ordonnance-de-refere-du-04-janvier-2002/>
- LEGICOM. (2001). Droit d'auteur des fonctionnaires. Avis Ofrateme du Conseil d'État du 21 novembre 1972 (extraits) »,vol. 25, no. 2, 2001, 152-152. 52(02). doi:<https://doi.org/10.3917/legi.025.0152>
- Légifrance. (2000). Code de l'éducation. https://www.legifrance.gouv.fr/loda/article_lc/LEGIARTI000006524421/2019-09-02
- Légifrance. (2007). Cour Administrative d'Appel de Versailles, 2ème Chambre, 15/03/2007, 04VE00338, Inédit au recueil Lebon. sur <https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000017988112/>
- Legifrance. (2016). LOI n° 2016-1321 du 7 octobre 2016 pour une République numérique (1). sur République française Bulletin officiel: <https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000033202746>
- Légifrance. (s. d.). Code de la propriété intellectuelle. Récupéré sur Legifrance le service public de la diffusion: https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000006278868/#:~:text=L'auteur%20d'une%20oeuvre,exclusif%20et%20opposable%20%C3%A0%20tous
- Lionel Maurel. (2017). Harchive Hal. ENTRE EVOLUTION ET REVOLUTION: LE DROIT DE LA PUBLICATION A LA RECHERCHE DE NOUVEAUX EQUILIBRES: <https://hal-univ-paris10.archives-ouvertes.fr/hal-01528095>.
- Malek, R. (2010). Les dispositifs électronique pédagogiques conçu pour l'encadrement en ligne des cours présentiels universitaires: le cas du Liban. 1-343. France: Université de Rouen; Université Saint-Esprit de Kaslik. <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00554968/document>
- Mehdi Kaddouri & Abderrahmane Bouamri. (2010). Usage de plateformes d'enseignement à distance dans l'enseignement supérieur marocain: avantages pédagogiques et difficultés d'appropriation. Questions Vives , 07(14),107-118. DOI: <https://doi.org/10.4000/questionsvives.642>
- Pierrat Emmanuel. (2010). Les relations entre éditeurs et chercheurs, Cahiers Droit, Sciences & Technologies ,3, 75-86. DOI: <https://doi.org/10.4000/cdst.219>
- Pirou, F. M. (2001). Légitimité de l'auteur à la propriété intellectuelle. revue Diogène ,4(196), 119-143. DOI:10.3917/dio.196.0119. URL: <https://www.cairn-int.info/revue>
- Riqueau, C. (2001). Pour une redéfinition du cadre juridique et organisationnel de l'Ead Médiatisé. Revue Distance et savoirs,2(01),119-127. <https://doi.org/>

- Robin, Agnès. (2018), Valorisation de la recherche scientifique, propriété intellectuelle, innovation. (journals. openedition. org, Éd.) Cahiers Droit, Sciences & Technologies, 01(07), 205-221. <https://doi.org/10.4000/cdst.568>
- Verbiest De Bellefroid & Sokolowska. (2007). Le régime de l'exception de la copie privée en droit français. sur Droit et technologie: <https://www.droit-technologie.org/actualites/le-regime-de-lexception-de-la-copie-privee-en-droit-francais/>